لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة الثامنة والأربعون (الخاصة)
"إحداث فارق في الأمن الغذائي والتغذية"

4 يونيو/حزيران 2021

التقرير

أوّلًا – المسائل التنظيمية

1- عقدت لجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة) دورتها الثامنة والأربعين (الخاصة) يوم 4 يونيو/حزيران 2021. وقد حضر هذه الدورة، التي انعقدت بشكل افتراضي، مندوبون من 102 من أعضاء اللجنة؛ و5 من غير الدول الأعضاء فيها، وممثلون عن:

(10) من وكالات الأمم المتحدة وأجهزتها؛

و**(70)** من منظمات المجتمع المدني[1]؛

و**(2)** من منظمات البحوث الزراعية الدولية؛

ومؤسسة مالية دولية واحدة؛

و**(33)** من اتحادات القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية الخاصة[2]؛

و**(7)** من المراقبين.

[1] قامت آلية المجتمع المدني والشعوب الأصلية بتيسير مشاركة منظمات المجتمع المدني. ويشمل هذا العدد 68 من منظمات المجتمع المدني تحت مظلة آلية المجتمع المدني.

[2] يشمل هذا العدد 24 من الشركات تحت مظلة آلية القطاع الخاص.

2- وتم تسجيل 4 وزراء و2 من نواب الوزراء، وأدلى رئيس سري لانكا ببيان بالفيديو. ويمكن الاطلاع على القائمة الكاملة بالأعضاء والمشاركين والمراقبين ضمن الوثيقة CFS 2021/48/Inf.3 (http://www.fao.org/about/meetings/cfs/cfs48/documents/ar/).

3- ويتضمن التقرير المرفقات التالية: المرفق ألف – جدول أعمال الدورة؛ المرفق باء – العضوية في اللجنة؛ المرفق جيم – القائمة بالوثائق؛ المرفق دال – توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي على مستوى السياسات بشأن نهج الزراعة الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة من أجل زراعة ونظم غذائية مستدامة تعزز الأمن الغذائي والتغذية.

4- وأُحيطت اللجنة علمًا بأنّ الاتحاد الأوروبي يشارك في هذه الدورة طبقًا للفقرتين 8 و9 من المادة 2 من دستور المنظمة.

5- واعتمدت اللجنة جدول الأعمال والجدول الزمني المؤقتين.

6- وأدلى ببيانات افتتاحية كل من السيد Thanawat Tiensin، رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي؛ والسيد شو دونيو، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ والسيد Dominik Ziller، نائب رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في بيان مسجّل مسبقًا بالفيديو؛ والسيد أمير عبد الله، نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي[3]؛ والسيد Martin Cole، رئيس فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية.

7- وعرض المقرر، السيد Yaya Olaniran of Nigeria من نيجيريا، " توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي على مستوى السياسات بشأن نهج الزراعة الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة من أجل زراعة ونظم غذائية مستدامة تعزز الأمن الغذائي والتغذية" (الوثيقة CFS 2021/48/2) وقدم موجزًا عن سير المفاوضات والعملية الخاصة والنتائج التي خلصت إليها.

[3] يمكن الاطلاع على البيانات الافتتاحية التي أدلي بها على الصفحة الإلكترونية للجنة على العنوان التالي: http://www.fao.org/about/meetings/cfs/cfs48/documents/ar/.

ثانيًا – اعتماد توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي على مستوى السياسات بشأن نهج الزراعة الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة من أجل زراعة ونظم غذائية مستدامة تعزز الأمن الغذائي والتغذية

إنَّ اللجنة:

(أ) أثنت على القيادة الفعّالة للمقرّر الحالي والمقرّر السابق، وأشادت مع التقدير بعمل فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية من أجل إعداد التقرير عن "نهج الزراعة الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة من أجل زراعة ونظم غذائية مستدامة تعزز الأمن الغذائي والتغذية"؛

(ب) وأقرّت الوثيقة CFS 2021/48/2 بعنوان "توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي على مستوى السياسات بشأن نهج الزراعة الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة من أجل زراعة ونظم غذائية مستدامة تعزز الأمن الغذائي والتغذية"، مع أخذ طابعها الطوعي وغير الملزم بعين الاعتبار؛

(ج) وشجّعت جميع أصحاب المصلحة في اللجنة على القيام، على المستويات كافة ضمن الجهات التابعة لهم وتضامنًا مع المبادرات والمنصات الأخرى ذات الصلة وبالتعاون معها، بدعم وتشجيع نشر هذه التوصيات على مستوى السياسات واستخدامها وتطبيقها من أجل دعم وضع سياسات وقوانين وبرامج وخطط استثمارية وطنية منسقة ومتعددة القطاعات ومبادرات إقليمية شتّى متصلة بالأمن الغذائي والتغذية، والنهوض بها وتنفيذها، عند الاقتضاء؛

(د) وشجّعت جميع أصحاب المصلحة على توثيق الدروس المستخلصة من استخدام هذه التوصيات على مستوى السياسات وتشاطر هذه الدروس مع اللجنة من أجل تقييم استمرار جدواها وفعاليتها وأثرها، تماشيًا مع ممارسة الرصد التي جرت العادة على أن تتبعها اللجنة؛

(هـ) وشدّدت على الإسهامات القيّمة التي ستوفرها التوصيات على مستوى السياسات بالنسبة إلى مناقشات قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية لعام 2021 وأي عملية متابعة ذات صلة؛

(و) وقرّرت إحالة هذه التوصيات على مستوى السياسات إلى الأجهزة الرئاسية للمنظمة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية لمواصلة النظر فيها في ما يتعلق بدعم استخدامها على المستوى القطري، تماشيًا مع طلبات البلدان وعملاً بأحكام الفقرة 17 من المادة 33 من اللائحة العامة للمنظمة والفقرة 1 من المادة العاشرة من اللائحة الداخلية للجنة الأمن الغذائي العالمي وطبقًا للفقرة 22 من وثيقة إصلاح اللجنة؛

(ز) وشجّعت المنظمة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي على النظر، من خلال أجهزتها الرئاسية، في تعزيز التنسيق والاتساق بشأن استراتيجياتها وسياساتها وبرامجها المتعلقة بنهج الزراعة الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة من أجل زراعة ونظم غذائية مستدامة تعزز الأمن الغذائي والتغذية؛

(ح) وقرّرت أن تطلب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، من خلال المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي، النظر في الحرص على نشـر هذه التوصـيات على مسـتوى السـياسـات على نطاق واسـع وتشـجيع تنفيذها بين جميع منظمات ووكالات الأمم المتحدة المعنية، بما يتماشـــى مع أحكام الفقرة 15 من المادة 33 من اللائحة العامة للمنظمة والفقرة 4 من المادة العاشـرة من اللائحة الداخلية للجنة الأمن الغذائي العالمي والفقرة 21 من وثيقة إصلاح اللجنة؛

(ط) ووافقت على إدراج هذه التوصيات على مستوى السياسات في الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية؛

(ي) وأكّدت أهمية النهوض بدور الابتكار في مجال الزراعة الأســرية، ودعت اللجنة التوجيهية لعقد الأمم المتحدة للزراعة الأســرية إلى القيام، بالتعاون مع المنظمة والصــندوق الدولي للتنمية الزراعية، بمراعاة نتائج تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية بشأن نهج الزراعة الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة من أجل زراعة ونظم غذائية مستدامة تعزز الأمن الغذائي والتغذية (الوثيقة CFS 2019/46/INF/17)، وهذه التوصيات على مستوى السياسات، في تنفيذ خطة العمل العالمية لعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية؛

(ك) ودعت اللجنة التوجيهية التابعة لفريق الخبراء الرفيع المســتوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية إلى النظر في أخذ هذه التوصيات على مستوى السياسات بعين الاعتبار، عند الاقتضاء، عند إعداد تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية القادم بشأن أدوات جمع البيانات وتحليلها، وبما يتماشى مع برنامج عمل اللجنة المتعدد الســنوات للفترة 2020-2023 (الفقرات 38-44 من الوثيقة CFS 2019/46/7)، بما في ذلك بخصوص الطريقة التي يمكن أن تساهم بها هذه التوصيات على مستوى السياسات وأن تستخدم لإثراء مســار عمل اللجنة المتعلق بجمع البيانات وتحليلها، وفي ما يتعلق بالمقاييس والمؤشــرات الشــاملة التي تشــمل الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصــادية للزراعة والنظم الغذائية لتعزيز قدرة البلدان على جمع بيانات عالية الجودة وتحليلها واستخدامها لتحسين عملية صنع القرار.

ثالثًا – تقرير الدورة

8- اعتمد التقرير يوم الجمعة، الموافق 4 يونيو/حزيران 2021.

المرفق ألف –جدول أعمال الدورة

أوّلاً – المسائل التنظيمية

(أ) اعتماد جدول الأعمال *(لاتخاذ قرار)*

(ب) عضوية اللجنة *(للإحاطة)*

وثائق المعلومات الأساسية:

- CFS 2021/48/1/Rev.2 – جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي (الوثيقة الحالية)
- CFS 2021/48/Inf.2 – العضوية

ثانيًا – اعتماد توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي على مستوى السياسات بشأن نهج الزراعة الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة من أجل زراعة ونظم غذائية مستدامة تعزز الأمن الغذائي والتغذية

(لاتخاذ قرار)

في أعقاب مشاورات ومفاوضات شاملة مع جميع أصحاب المصلحة، سوف تعرض النسخة النهائية من التوصيات على مستوى السياسات بشأن نهج الزراعة الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة من أجل زراعة ونظم غذائية مستدامة تعزز الأمن الغذائي والتغذية، على الجلسة العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي لدراستها وإقرارها.

البيانات الافتتاحية من جانب ما يلي من متحدثين أو مندوبيهم:

- أمين عام الأمم المتحدة
- رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي
- المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة (المنظمة)
- رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد)
- المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي (البرنامج)
- رئيس اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى

وثائق المعلومات الأساسية:

- CFS 2021/48/2 – توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي على مستوى السياسات بشأن النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة من أجل زراعة ونظم غذائية مستدامة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية
- CFS 2021/48/3 – توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة من أجل زراعة ونظم غذائية مستدامة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية – مشاريع قرارات

ثالثًا – تقرير الدورة

(أ) اعتماد تقرير الدورة

المرفق باء– العضوية في لجنة الأمن الغذائي العالمي

الاتحاد الأوروبي (منظمة عضو)
الاتحاد الروسي
إثيوبيا
أذربيجان
الأرجنتين
إريتريا
إسبانيا
أستراليا
إستونيا
إسرائيل
أفغانستان
إكوادور
العراق
ألمانيا
الإمارات العربية المتحدة
إندونيسيا
أنغولا
أوروغواي
أوزبكستان
أوغندا
أوكرانيا
آيرلندا
آيسلندا
إيطاليا
باراغواي
باكستان
البرازيل
البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
جزر البهاما
الجمهورية الدومينيكية
جمهورية إيران الإسلامية
جمهورية فنزويلا البوليفارية
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
جمهورية مصر العربية
جمهورية مولدوفا
جنوب أفريقيا
جنوب السودان
جورجيا
جيبوتي
الدانمرك
رومانيا
زامبيا
زمبابوي
سان مارينو
سانت فنسنت وجزر غرينادين
سانت لوسيا
سري لانكا
سلطنة عمان
السلفادور
سلوفاكيا
سلوفينيا
سنغافورة
السنغال
السودان
السويد
سويسرا
شيلي
كوبا
كوت ديفوار
كوستاريكا
كولومبيا
الكونغو
الكويت
كينيا
لاتفيا
لبنان
لكسمبرغ
ليبيا
ليبريا
ليتوانيا
ليسوتو
مالي
ماليزيا
مدغشقر
المغرب
مقدونيا الشمالية
المكسيك
ملديف
المملكة الأردنيّة الهاشميّة
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
موريتانيا
موزامبيق
موناكو
ميانمار
ناميبيا
النرويج

بنما
بنن
بوركينا فاسو
بوروندي
البوسنة والهرسك
بولندا
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركيا
تشاد
تشيكيا
الجزائر
الصين
غانا
غواتيمالا
غيانا
غينيا
غينيا الاستوائية
فرنسا
الفلبين
فنلندا
قبرص
كابو فيردي
الكاميرون
كرواتيا
كندا
النمسا
النيجر
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
هايتي
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن
اليونان

المرفق جيم–قائمة الوثائق

الوثيقة	العنوان	البند من جدول الأعمال
CFS 2021/48/1/Rev.2	جدول الأعمال المؤقت	الأوّل
CFS 2021/48/2	توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي على مستوى السياسات بشأن نهج الزراعة الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة من أجل زراعة ونظم غذائية مستدامة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية	الثاني
CFS 2021/48/3/Rev.1	توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن نهج الزراعة الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة من أجل زراعة ونظم غذائية مستدامة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية – مشاريع قرارات	الثاني
CFS 2021/48/Inf.1	قائمة الوثائق	الأوّل
CFS 2021/48/Inf.2	عضوية لجنة الأمن الغذائي العالمي	الأوّل
CFS 2021/48/Inf.3	قائمة المندوبين والمشاركين والمراقبين	الأوّل
CFS 2021/48/Inf.4	بيان الاختصاصات وحقوق التصويت المقدم من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء	الأوّل
CFS 2021/48/Inf.5	بيان الأمين العام للأمم المتحدة	الأوّل
CFS 2021/48/Inf.6	بيان رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي	الأوّل
CFS 2021/48/Inf.7	بيان المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة أو من يمثله	الأوّل
CFS 2021/48/Inf.8	بيان رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أو من يمثله	الأوّل
CFS 2021/48/Inf.9	بيان المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي أو من يمثله	الأوّل
CFS 2021/48/Inf.10	بيان رئيس اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية	الأوّل

المرفق دال– توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي على مستوى السياسات بشأن نهج الزراعة الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة من أجل زراعة ونظم غذائية مستدامة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية

أوّلًا– مقدمة

1- تدعو خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى "اتخاذ الخطوات الجريئة المفضية إلى التحول التي تلزم بصورة ملحة للانتقال بالعالم نحو مسار قوامه الاستدامة والقدرة على الصمود" وإلى "إعمال حقوق الإنسان الواجبة للجميع"[4] في الوقت ذاته. وإن الزراعة[5] والنظم الغذائية متشابكة بشكل عميق مع الاقتصادات، والمجتمعات، والصحة، والأمن الغذائي والتغذية، والمناخ، والتنوع البيولوجي والبيئة، وبالتالي، تؤثر هذه النظم على جميع أهداف التنمية المستدامة، سيما أنها في وضع فريد للمساهمة فيها.

2- كما أن التحديات المترابطة التي غالبًا ما تقترن بالنظم الزراعية والغذائية تتطلّب الاهتمام الملحّ. وإنّ عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في العالم في تزايد منذ عام 2015،[6] فيما أن حوالي ثلث الغذاء إما يفقد وإما يهدر على مستوى العالم.[7] وفي تلك الأثناء فإن مستويات الوزن الزائد والسمنة،[8] والنقص في المغذيات الدقيقة والأمراض غير المعدية المتصلة بالنمط الغذائي تدعو إلى القلق.[9] وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد عبّرت عن قلقها من أن مقاصد الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع) لن تتحقق في مناطق عديدة من العالم، حتى قبل تفشي جائحة كوفيد-19 التي تعمل على مفاقمة التهديدات المحدقة بالأمن الغذائي وبالتغذية للملايين من البشر حول العالم.[10] أما الفئات الأشد تأثرًا فهي الفئات الأكثر فقرًا والسكان الواقعون في أوضاع هشة[11] ولا سيما النساء والشباب والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، الأمر الذي يبرز أهمية شمول جميع الفئات فضلًا عن توفر الغذاء المناسب والكافي والمأمون والمغذي الذي يشكل نمطًا غذائيًا صحيًا للأجيال الحالية والمستقبلية وتيسر كلفته وسهولة الحصول عليه.

---

[4] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1/70 (2015)، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

[5] يشير مفهوم الزراعة في مجمل هذه الوثيقة إلى إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية وتربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك والحراجة.

[6] منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، اليونيسف، برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، 2020. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2020. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

[7] منظمة الأغذية والزراعة، 2011. الفاقد والمهدر من الأغذية على الصعيد العالمي: نطاقه، وأسبابه، والوقاية منه. روما

[8] بحسب ما تصفه الفقرة 20 من الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية للجنة الأمن الغذائي العالمي، تشكل الأنماط الغذائية غير الصحية أحد العوامل الرئيسية التي قد تتسبب بأشكال مختلفة من سوء التغذية.

[9] فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2017. الأغذية والنظم الغذائية. تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية.

[10] UN Policy Brief of June 2020. The Impact of COVID-19 on Food Security and Nutrition. New York

[11] في مجمل هذا النص تشير عبارة الأشخاص الواقعين في أوضاع هشة بوجه خاص إلى النساء وإلى الشباب والسكان الأصليين والمجتمعات المحلية.

3- ومن أجل تحسين استدامة النظم الزراعية والغذائية، من الأهمية بمكان الحد من الضغط الذي ترتبه على الموارد الطبيعية، ومن تأثيرها السلبي على البيئة بما في ذلك ما يتصل بتغير المناخ.[12] والتنوع البيولوجي[13،14] والمياه[15] والأراضي[16].

4- وإن انقطاع الروابط المتبادلة بين صحة الإنسان والحيوان والنبات والبيئة قد يمس بالتنوع البيولوجي وبرفاه البشر. ويرمي نهج الصحة الواحدة إلى معالجة الترابط بين الناس والحيوانات والنباتات وبيئتهم المشتركة من أجل تحقيق نواتج على صعيد الصحة.

5- ويؤثر الفقر المدقع بشكل غير متكافئ في السكان الريفيين[17] حيث يتعرض الجميع، بما يشمل الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية إلى التمييز وإلى انتهاك حقوقهم الإنسانية، وبخاصة من خلال نزع ملكية الأراضي، وعمليات الإخلاء القسري والتهجير. كما أن معظم العاملين في القطاعات الزراعية والريفية يعملون بشكل غير نظامي[18] ما قد يحرمهم من الحماية التي يتمتع بها العاملون النظاميون فيكونون بالتالي عرضة للتبعات المباشرة وغير المباشرة للأزمات. ويساهم المزارعون الأسريون وصغار المنتجين في إنتاج نسبة تقدر بـ80 في المائة من الأغذية المستهلكة عالميًا من حيث القيمة.[19] وعلى السياسات العامة والأسواق على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، أن تلبي احتياجاتهم بصورة كافية.[20] وتشير هذه الوقائع إلى أوجه انعدام المساواة التي تعتري النظم الزراعية والغذائية على نطاق واسع، وتشدّد على أهمية مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب"، من خلال احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإنفاذها للجميع، مع الاعتراف بأهمية ضمان حقوق النساء بوجه خاص، في سياق الأمن الغذائي والتغذية، من أجل الإعمال التدريجي للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني.

6- وتمثل جائحة كوفيد-19 تحديًا للصحة البشرية والازدهار الاقتصادي والأمن الغذائي والتغذية. وإن الجائحة قد كشفت عن بعض المخاطر ومواطن انعدام المساواة ومواطن القوة التي تميّز النظم الزراعية والغذائية. وهي قد سلّطت الضوء على أهمية دمج الاستدامة بأبعادها الثلاثة في النظم الزراعية والغذائية – إلى جانب التكاليف الجسيمة المحتملة لعدم القيام بذلك. وبيّنت كذلك أهمية تعزيز الانتقال — بوجه متسق وبحسب المقتضى وبالتماشي مع السياق والقدرات الوطنية ورهنًا بها — إلى نظم زراعية وغذائية مستدامة تتميز بالقدرة على الصمود والتنوع، بما في ذلك من خلال النهج الزراعية

---

[12] الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات. 2019. تغير المناخ والأراضي: التقرير الخاص للاتفاقية بشأن تغير المناخ والتصحر وتدهور الأراضي والإدارة المستدامة للأراضي والأمن الغذائي وتدفق غازات الدفيئة في النظم الإيكولوجية الأرضية.

[13] المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. 2019. تقرير التقييم العالمي للتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي للمنبر. بون.

[14] منظمة الأغذية والزراعة. 2019. حالة التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة في العالم.

[15] فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية.2015. الماء من أجل الأمن الغذائي والتغذية. تقرير لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية للجنة الأمن الغذائي العالمي.

[16] United Nations Convention to Combat Desertification. 2017. The Global Land Outlook, first edition. Bonn, Germany

[17] الأمم المتحدة، 2019. التقرير عن أهداف التنمية المستدامة 2019. نيويورك.

[18] منظمة الأغذية والزراعة. 2019. أثر كوفيد-19 على العمال غير النظاميين. روما

[19] منظمة الأغذية والزراعة. 2014. حالة الأغذية والزراعة في العالم. الابتكار في الزراعة الأسرية، روما. منظمة الأغذية والزراعة.

[20] فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية. 2013. الاستثمار في الزراعة القائمة على أصحاب الحيازات الصغيرة لتحقيق الأمن الغذائي. تقرير صادر عن فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية للجنة الأمن الغذائي العالمي. روما.

الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة. وبينت أن النظم الزراعية والغذائية متجذرة في النظم البيئية والنظم الأوسع نطاقًا التي هي من صنع الإنسان (مثل الاقتصادات والنظم الإيكولوجية والمشاهد الطبيعية) وتتفاعل معها.

7- وإن التحديات التي تواجهها النظم الغذائية معقدة جدًا، ومحددة السياق وغير متوقعة في معظم الأحيان. ومن المطلوب التحول إلى نظم غذائية مستدامة، بوجه متسق وبحسب المقتضى وبالتماشي مع السياق والقدرات الوطنية ورهنًا بها. ولا يوجد نهج واحد محدد كفيل بتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، كما أن جميع النظم الغذائية قادرة على المساهمة على نحو أكبر في النظم الزراعية والغذائية المستدامة التي تعزّز الأمن الغذائي والتغذية من خلال اتباع مسارات انتقال ملائمة. وإن النهج الشمولية والمبتكرة في ما يخص رفع تحديات النظام الغذائي تستقطب اهتمام العديد من أصحاب المصلحة منذ سنوات. وقد حدا هذا الأمر بلجنة الأمن الغذائي العالمي إلى أن تطلب من فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع لها (فريق الخبراء الرفيع المستوى) أن يضع التقرير بشأن النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة من أجل النظم الزراعية والغذائية المستدامة التي تعزز الأمن الغذائي والتغذية، الذي تسترشد به التوصيات على مستوى السياسات.[21] وتحتل النهج الزراعية الإيكولوجية مكانة متزايدة الأهمية في النقاش حول استدامة النظم الزراعية والغذائية بسبب نهجها الشمولي وتشديدها على التكافؤ، ما يفضي أيضًا إلى العناصر العشرة للزراعة الإيكولوجية[22] باعتبارها تشكيلة متفق عليها دوليًا للعناصر الرئيسية التي تميز الزراعة الإيكولوجية. ويعرض تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى مجموعة من 13 مبدأ من مبادئ الزراعة الإيكولوجية.[23]

8- وإن النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة المذكورة في هذه التوصيات على مستوى السياسات هي عبارة عن مجموعة من الممارسات و/أو التكنولوجيات و/أو الأساليب، وهي تتخطى الاهتمام بالابتكارات الاجتماعية أو المؤسسية المنفردة وتترتب عليها المساهمة في النظم الزراعية والغذائية المستدامة التي تعزز الأمن الغذائي والتغذية للأجيال الحالية والمستقبلية. وعلى تنفيذ هذه النهج أن يكون شاملاً للجميع ومنصفًا، تماشيًا مع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وقد حلّل تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى عددًا من النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة،[24] بما فيها تلك التي تشدّد أكثر على الحلول الشمولية وتلك التي تركز على النواتج المحددة التي غالبًا ما تقاس من الناحية الكمية.

9- وسلّط فريق الخبراء الرفيع المستوى الضوء في تقريره على أهمية سياقات السياسات لأنها تحدد سلوك الجهات الفاعلة في النظم الزراعية والغذائية. وبحسب تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى، على السياسات ألا تقتصر على الاهتمام بمستويات الإنتاج والإيرادات، وإنما عليها تطبيق نهج شمولي يمنح الأولوية كذلك لحقوق الإنسان، ولا سيما الإعمال التدريجي للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني، والشواغل المتصلة بالاستدامة والإنصاف، والأمن الغذائي

---

[21] فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية. 2019. النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة من أجل زراعة ونظم غذائية مستدامة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية. تقرير مقدم من فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، روما (متاح على الرابط (http://www.fao.org/agroecology/database/detail/ar/c/1242145

[22] منظمة الأغذية والزراعة. 2019. العناصر العشرة للزراعة الإيكولوجية. (الوثيقة CL 163/13 Rev. 1).

[23] التي لم يتم الاتفاق عليها دوليًا. وإن المبادئ الـ13 لفريق الخبراء الرفيع المستوى قائمة على تحاليل للخبراء بحسب ما يرد في الصفحة 39 من النسخة الإنكليزية.

[24] فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية 2019. الجدولان 3 و4 لتحديد خصائص تسعة نهج مختلفة للزراعة الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة.

وسلامة الأغذية والتغذية. وقد قامت بعض السياسات وتمويلات البحوث بدعم ممارسات أقل استدامة. وبحسب تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى، فإن النهج الزراعية الإيكولوجية التي بيّنت نتائج واعدة، تكون عادة غير خاضعة للبحوث بشكل كافٍ كما لا تحظى بالتمويل الكافي حول العالم. كما أن السياسات العامة والبحوث والاستثمارات مطلوبة بوجه عاجل من أجل نهج أكثر استدامة وشمولًا، بما في ذلك للنهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة. ومن الأفضل للتحسينات في أطر السياسات العامة أن تسترشد بنهج متكامل للنظم الغذائية ينطوي على تقييم السياسات القطاعية ذات الصلة، وتحديد التآزرات والمقايضات والعوامل الخارجية وتحليلها، ضمن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وفي ما بينها.

10- واليوم، تشكل الرقمنة أداةً قوية ناشئة يمكن لاستخدامها على النحو الصحيح أن يكون مهمًا لجميع النهج المبتكرة. فالرقمنة تؤثر في الأبعاد المتعددة للنظم الزراعية والغذائية، بما في ذلك الوصول إلى المعلومات والأسواق والمعارف. وبوسع الرقمنة أن تدعم المزارعين الأسريين وصغار المنتجين في تحسين إدارتهم للموارد وتنافسيتهم. وفي الوقت ذاته، تشير الشواغل بشأن الوصول إلى المنافع وتقاسمها، وبناء القدرات، وتكافؤ الفرص، والهوة الرقمية والضمانات الملائمة بشأن خصوصية البيانات، والحصول عليها، والتحكم بها وامتلاكها، إلى ضرورة النظر في المخاطر الممكنة المحدقة بالأمن الغذائي والتغذية والتي يمكن معالجتها بواسطة إطار تنظيمي للسياسات من أجل توفير بيئة تعامل متكافئة ومأمونة للقطاع.[25]

11- ويتمثل هدف التوصيات التالية بشأن السياسات في توفير إرشادات للأعضاء وأصحاب المصلحة بشأن تعزيز النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة من أجل النظم الزراعية والغذائية المستدامة التي تعزّز الأمن الغذائي والتغذية، والإعمال التدريجي للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني. وإن مؤتمر المنظمة، إذ يعترف بأن الزراعة الإيكولوجية هي نهج واحد من بين عدة نُهُج أخرى، قد طلب إدماج النهج الزراعية المستدامة على نحو أكبر، بما في ذلك الزراعة الإيكولوجية في عمل المنظمة، ودعم العناصر العشرة للزراعة الإيكولوجية التي تم إقرارها عام 2019 [26،27] ورحب بمبادرة النهوض بالزراعة الإيكولوجية.

12- ولدى العمل لتحقيق هذا الهدف، تقوم هذه التوصيات على مستوى السياسات بالبناء على الصكوك القائمة ذات الصلة للجنة الأمن الغذائي العالمي وتستكملها، بما في ذلك الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن النظم الغذائية والتغذية.[28] ويجب تفسير تلك التوصيات على مستوى السياسات وتطبيقها بصورة متسقة في إطار الموجبات الراهنة التي ينص عليها القانون الوطني والدولي، ومع المراعاة الواجبة للالتزامات الطوعية المنبثقة عن

---

[25] فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية 2019، ومنظمة الأغذية والزراعة، 2021. تحقيق إمكانيات الرقمنة لتحسين نظام الأغذية الزراعية: اقتراح مجلس رقمي دولي جديد للأغذية والزراعة. مذكرة مفاهيمية. روما

[26] أنظر منظمة الأغذية والزراعة. 2019. العناصر العشرة للزراعة الإيكولوجية. (الوثيقة CL 163/13 Rev. 1) من أجل صيغة متفق عليها دوليًا للعناصر الرئيسية التي تميّز الزراعة الإيكولوجية. وقد وضع فريق الخبراء الرفيع المستوى (2019) مجموعة من 13 مبدأ من مبادئ الزراعة الإيكولوجية (الجدول 1) لم يتم الاتفاق دوليًا بشأنها.

[27] قرار مؤتمر المنظمة 2019/7، إدماج نُهُج الزراعة المستدامة على نحو أكبر، بما في ذلك الزراعة الإيكولوجية في أنشطة التخطيط المستقبلية لمنظمة الأغذية والزراعة

[28] تشمل الصكوك الأخرى للجنة الأمن الغذائي العالمي الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني، والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، وإطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة، ومبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة والنظم الغذائية..

الصكوك الإقليمية والدولية وبالتماشي مع النظم القانونية الوطنية ومؤسساتها. وعلاوةً على ذلك، تطبق التوصيات على مستوى السياسات، تماشيًا مع الصكوك التالية، بناء على مدى صلة كل من تلك الصكوك وقابلية تطبيقها[29]: اتفاقية الأمم المتحدة بشأن القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وإعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية. وتهدف هذه التوصيات على مستوى السياسات إلى دعم تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030[30]، وتولي اهتمامًا خاصًا لتعزيز الزراعة الأسرية، وبخاصة إنتاج الأغذية على نطاق صغير، سيما أن نظم الإنتاج هذه تساهم بشكل كبير في الأمن الغذائي والتغذية، والإنصاف، والتخفيف من حدة الفقر، واستحداث فرص العمل، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وتتطلب سياسات خاصة لدعمها.

13- وتُعد هذه التوصيات على مستوى السياسات طوعيةً وغير ملزمة.

[29] وبقدر ما تم الاتفاق عليها و/أو إقرارها و/أو تأييدها من قبل كل من الدول الأعضاء

[30] بما في ذلك إنفاذ عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية، وعقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016-2025)، وعقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية المقبل، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وعمل كورونيفيا المشترك بشأن الزراعة، وإطار التنوع البيولوجي العالمي المقبل لما بعد عام 2020 المتصل باتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وغيرها.

ثانيًا– التوصيات على مستوى السياسات

1– إرساء أسس السياسات للنهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة أو تعزيزها، بحسب المقتضى، من أجل المساهمة في النظم الزراعية والغذائية المستدامة التي تعزز الأمن الغذائي والتغذية

إن الحكومات (السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية، حسبما هو ملائم) وبالتشاور مع المنظمات الحكومية الدولية، ومنظمات المنتجين، والقطاع الخاص (بما في ذلك الكيانات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم فضلًا عن تلك الأكبر حجمًا) والمجتمع المدني، مدعوة إلى القيام بما يلي:

إقرارًا بضرورة اتخاذ تدابير خاصة بالسياق من أجل الانتقال إلى نظم زراعية وغذائية مستدامة وتحسينها:

(أ) إجراء عمليات تقييم مستفيضة وشاملة لاستدامة نظمها الزراعية والغذائية (أنظر التوصية 2)، مع إيلاء الانتباه الواجب لجميع العوامل الخارجية البيئية والاقتصادية والاجتماعية الإيجابية والسلبية والمقايضات وأوجه التآزر، باعتبارها الخطوة الأولى لتطوير مسارات الانتقال الخاصة بالسياق بطريقة متسقة، وحسبما هو ملائم وبالتماشي مع السياق والقدرات الوطنية ورهنها؛

(ب) وفي حال بيّنت التقييمات الشاملة أنه يمكن تحسين الإنتاجية، ينبغي وضع السياسات والخطط الخاصة بالسياق من أجل الانتقال إلى نظم زراعية وغذائية مستدامة وتحسينها، وذلك من خلال عمليات شاملة تستند إلى نتائج هذا التقييم؛ وضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، لا سيما النساء والشباب والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والأشخاص الواقعين في أوضاع هشة والقطاعات؛

(ج) وتشجيع إدماج النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة في السياسات والخطط التي تتناول التحديات التي تعترض النظم الزراعية والغذائية في سياق معيّن، عبر تعزيز قدرة تلك النظم الغذائية على الصمود، ما يساهم بالتالي في الأركان الثلاثة للتنمية المستدامة ضمن خطة عام 2030؛ وينبغي لتلك السياسات والخطط أن تجعل النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة معقولة الكلفة ويسهل الحصول عليها وتستجيب إلى احتياجات العمل المحلية وتساهم في تحقيق العدالة، وتلبي احتياجات الجهات الفاعلة كلها، وبخاصة الأشخاص الأكثر ضعفًا الواقعين في أوضاع هشة؛

(د) وتنفيذ السياسات والخطط الخاصة بالسياق لتحويل النظم الزراعية والغذائية، ورصدها وتقييمها وتحسينها على نحو مستمر بمشاركة شاملة من أصحاب المصلحة ذوي الصلة، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الواقعين في أوضاع هشة، والتذكير بوجوب التشجيع على تحويل النظم الغذائية بطريقة متسقة، وحسبما هو ملائم وبالتماشي مع السياق والقدرات الوطنية ورهنها.

وإقرارًا بضرورة الترويج لتهيئة ظروف مواتية للنهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة لتحقيق نظم زراعية وغذائية مستدامة تعزّز الأمن الغذائي والتغذية:

(هـ) تعزيز آليات القطاع العام المستندة إلى العلوم والأدلة لتقييم تداعيات وآثار النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة على الجوانب الرئيسية من النظم الزراعية والغذائية المستدامة، ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية، والقدرة على الصمود وسلامة الأغذية وإيرادات المنتجين، والبيئة والصحة العامة؛ والأعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني والحد من الفاقد والمهدر من الأغذية؛

(و) والاستعانة بالنهج المستندة إلى العلوم والأدلة وإعادة توجيه السياسات العامة، والموازنات والاستثمارات العامة والخاصة نحو النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة، فضلًا عن الممارسات والابتكارات المستدامة، حسبما هو ملائم، الكفيلة بالحد من التأثيرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية السلبية بما يشمل العوامل الخارجية، التي تؤدي إلى تحسين النواتج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فيما تراعي جميع العوامل الخارجية والمقايضات وأوجه التآزر وتساهم في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(ز) وتعزيز السياسات العامة لتسخير آليات السوق من أجل السماح بقيام نظم زراعية وغذائية مستدامة، عن طريق الأخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، بما فيها الصحة والعوامل الخارجية والمقايضات وأوجه التآزر؛

(ح) وتشجيع السياسات الكفيلة بالترويج للأنماط المستدامة للإنتاج والاستهلاك التي تدعم الموارد الطبيعية أو تصونها أو تعزّزها وكذلك الاستخدام المستدام لتلك الموارد، والوفورات في استخدامها، بما في ذلك من خلال دعم الاقتصادات الدائرية وغير ذلك من النهج والنظم المستدامة، مع تعزيز سبل المعيشة وإتاحة الفرص الاقتصادية والنمو بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة؛

(ط) وتشجيع وضع سياسات عامة وتنفيذ إجراءات مشتركة بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين للحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، بما في ذلك، لدى تعزيز النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

(ي) وتعزيز اتساق السياسات والتآزر ما بين تشجيع الأنماط الغذائية الصحية من خلال النظم الغذائية المستدامة، وبين دعم النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة؛

(ك) وضمان أن يتمكن المزارعون، بما في ذلك الفلاحون والمزارعون الأسريون وسواهم من الأشخاص العاملين في المناطق الريفية، لا سيما منتجي الأغذية على نطاق صغير، من الوصول على نحو متكافئ إلى الأراضي والموارد الطبيعية، وأن يتمكنوا من التحكم بها لكونها تشكل الركيزة الأساسية لأي شكل من أشكال الإنتاج الزراعي المستدام، من خلال اعتماد التنظيمات المناسبة على الصعيد الوطني التي تتسق مع الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي، وغيرها من الأطر ذات الصلة؛

(ل) وتعزيز الإعمال التدريجي للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني، وتمكين الإجراءات الفردية والجماعية التي تعالج الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي (أي توافر الأغذية وإمكانية الوصول إليها واستقرارها

واســـتخدامها) والتغذية على درجات مختلفة، مع مراعاة مبادئ المســـاواة وعدم التمييز والمشـــاركة والإدماج والمساءلة وسيادة القانون؛[31]

(م) وتعزيز السياسات والبرامج والإجراءات التي تقضي على الحواجز الهيكلية للتصدي للأسباب الكامنة وراء انعدام المساواة بين الجنسين، وبخاصة من خلال النظر في قوانين وسياسات تدعم، في جملة أمور، الحصول المتساوي على الموارد الطبيعية والتمويل والخدمات العامة، مع احترام معارف المرأة وحمايتها، فضلًا عن القضاء على جميع أشكال العنف بما في ذلك العنف الجنساني ضد المرأة وممارسة التمييز بحقها، وتعزيز تمكين المرأة؛[32]

(ن) وتعزيز اتســاق الســياســات، وتنســيق النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة بين القطاعات بما يتماشـــى مع الفقرة 26 من الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشـــأن النظم الغذائية والتغذية.

2- وضع وتحسين وتطبيق أطر وافية لقياس الأداء ورصده من أجل التشجيع على اعتماد النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة من أجل النظم الزراعية والغذائية المســتدامة التي تعزز الأمن الغذائي والتغذية

إقرارًا بضـرورة تطبيق ومواصـلة تطوير تقييمات مسـتفيضـة وشـاملة تنطبق على النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة و/أو تتناسب مع مقاييس خاصة بكل بلد وقابلة للمقارنة عالميًا تغطي الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للنظم الزراعية والغذائية، بالاستناد إلى تلك الجاري تنفيذها في سياق خطة عام 2030 والمتسقة مع المنهجيات والمؤشرات المتفق عليها دوليًا، يتعين على الحكومات وأصحاب المصلحة المعنيين القيام بما يلي:

(أ) تطبيق مقاييس ومؤشرات الأداء العملية والشاملة والقائمة على أسس علمية للزراعة والنظم الغذائية، المستندة إلى مؤشرات أهداف التنمية المستدامة والمزودة بأطر تكميلية[33] قيد التطوير بوصفها مناسبة، بما في ذلك، على سـبيل التعداد لا الحصـر، أداة تقييم الزراعة الإيكولوجية؛ وأداة تقييم اسـتدامة النظم الغذائية والزراعية، وأداة التقييم الذاتي والتقييم الشمولي لقدرة المزارعين والرعاة على الصمود أمام المناخ، من أجل رصد التقدم نحو النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة، وما يتصـــل بذلك من تنفيذ للســـياســـات واتخاذ للقرارات الاستثمارية؛

وإن الحكومات والسـلطات الإقليمية والمحلية والمنظمات الحكومية الدولية (لا سـيما الوكالات التي توجد مقارها في روما) ومنظمات البحوث مدعوة إلى:

---

[31] يتم الإقرار بهذه المبادئ في الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني.

[32] بحسب المقتضى، وبالتماشي مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومع مراعاة توصيتها العامة رقم 34 (2016) بشأن حقوق نساء الريف على وجه الخصوص، التي شدّدت عليها الدورة الرابعة والأربعون للجنة الأمن الغذائي العالمي.

[33] هناك العديد من الأطر التكميلية المختلفة المتاحة. أما الأمثلة الواردة هنا فهي على سبيل التوضيح ولا يجب أن تعتبر تأييدًا.

(ب) إجراء تقييمات تراعي بالشكل المناسب التأثيرات البيئية للنظم الغذائية بما في ذلك الفاقد والمهدر من الأغذية ومواصلة تنقيح أساليب الحسابات التي تراعي التأثيرات البيئية للنظم الغذائية؛

(ج) وإجراء تقييمات شاملة للعمالة ولظروف العمل في النظم الزراعية والغذائية تكون مفصلة بحسب نوع الجنس والسن دعمًا لـــ: (1) سياسات ولوائح العمل اللائق لأجل نظم زراعية وغذائية مستدامة؛ (2) وتحسين سبل المعيشة والصحة والحماية الاجتماعية والقانونية للمزارعين وغيرهم من العاملين في النظام الغذائي، ولا سيما العمال المهاجرين والأشخاص الواقعين في أوضاع هشة؛

(د) والتشجيع على جمع البيانات (الموزعة حسب عوامل تتضمن النوع الاجتماعي وحجم المزرعة) وتحليلها على الصعيد الوطني، وتوثيق الدروس المستفادة وتقاسم المعلومات على المستويات كافة لدعم اعتماد النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النظم المبتكرة.

3- دعم الانتقال إلى نظم زراعية وغذائية مستدامة تتميز بتنوعها وقدرتها على الصمود، من خلال النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة

إن الحكومات، والهيئات الإقليمية والوطنية والمحلية، حسبما هو ملائم، وإلى جانب المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة، والمنظمات البحثية، ووكالات الإرشاد، والمجتمع المدني (بما في ذلك منظمات المنتجين والمستهلكين) والقطاع الخاص (بما في ذلك المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم) مدعوة إلى القيام بما يلي:

إقرارًا بأن القدرة على الصمود والتنوع والتكامل تشكل أسسًا رئيسية للنظم الزراعية والغذائية المستدامة:

(أ) التوعية بأهمية نظم الإنتاج المتنوعة التي تدمج الثروة الحيوانية، وتربية الأحياء المائية، والمحاصيل والحراجة الزراعية، حسبما هو ملائم، لتعزيز سبل المعيشة القادرة على الصمود وتحقيق الإنتاج المستدام لتوفير أنماط غذائية صحية؛

(ب) وتعزيز السياسات العامة والاستثمارات الرشيدة والبحوث دعمًا للنهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة؛

(ج) وتوفير السياسات العامة والاستثمارات الخاصة للمنتجين ولا سيما لصغار المنتجين والنساء، من أجل تنويع إنتاجهم الزراعي وإدماجه، بما في ذلك توفير الدعم خلال عملية الانتقال، بطريقة متسقة، وحسبما هو ملائم وبالتماشي مع السياق والقدرات الوطنية ورهنًا بها، إلى النظم الغذائية الأكثر استدامة؛

(د) وتعزيز أدوات السياسات والاتساق لصون التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة، والاستخدام المستدام لمكوناته والتقاسم العادل والمنصف للمزايا المنبثقة عن استخدام الموارد الوراثية، ودعم مساهمات المنتجين والباحثين الهامة الماضية والحاضرة والمستقبلية من أجل تطوير التنوع البيولوجي وصونه وتحسينه، مع مراعاة المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واتفاقية التنوع البيولوجي، بحسب المقتضى، وتوصيات هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة (بالنسبة إلى البلدان التي صادقت على تلك المعاهدات)؛

(هـ) والترويج لنهج متكامل "لصـــحة واحدة"، بما في ذلك من خلال النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة التي ترعى التعاون بين الصحة البشرية وصحة الحيوان وصحة النبات، فضلًا عن القطاع البيئي وغير ذلك من القطاعات ذات الصلة لأجل التصدي لمقاومة مضادات الميكروبات، وتعزيز سلامة الأغذية، وتعزيز القدرة على الصمود والحد قدر المستطاع من ظهور الأمراض الحيوانية المنشأ ومكافحتها والسعي إلى منعها، وكذلك بالنسبة إلى الجائحات الممكنة وغير المترابطة بالضرورة؛

(و) والتشجيع على الأنماط الغذائية الصحية من خلال نظم غذائية مستدامة، بما في ذلك من خلال تنفيذ النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة من أجل تحسين الأمن الغذائي والتغذية؛

(ز) والتشجيع على إجراءات تحسين الرفق بالحيوان بالتماشي مع معايير المنظمة العالمية لصحة الحيوان، بما في ذلك من خلال تنفيذ النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة.[34]

وإقرارًا[35] *بأهمية تحسين مبيدات الآفات الكيميائية وغيرها من المواد الكيميائية الزراعية وإدارتها على نحو مناسب والتخفيف من مخاطرها والاعتماد عليها بحسب ما يلزم، من أجل حماية الصحة البشرية والحيوانية والنباتية والبيئة وتحسينها:*

(ح) توعية صانعي السياسات والجمهور بمخاطر مبيدات الآفات وغيرها من المواد الكيميائية الزراعية على الصحة البشرية، والحيوانية والبيئة، باستخدام نهج قائم على العلوم والأدلة؛

(ط) وبالاستناد إلى النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة، تشجيع البدائل الإيكولوجية عن المبيدات الكيميائية وتعزيز إدماج التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة. وتشجيع التخلص من المبيدات عالية الخطورة تماشيًا مع التوصية 5–7 من مدونة السلوك الدولية المشتركة بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن إدارة المبيدات، وتبعًا للسياق المحدد والقدرات الوطنية؛

(ي) وتعزيز حقوق الإنسان للجميع والاعتراف بأهمية قيم الفلاحين والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمزارعين الأسريين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية ومصالحهم، وأهمية تعزيز قدرتهم على تفادي التعرض للمواد الكيميائية الزراعية الخطرة والتسمم بها؛

(ك) وبالاستناد إلى مدونة السلوك الدولية بشأن استخدام الأسمدة وإدارتها على نحو مستدام والخطوط التوجيهية الطوعية للإدارة المستدامة للتربة وبالتماشي مع الاستراتيجيات والسياقات الوطنية، الاعتراف بقيمة النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة التي تشجع على تحسين المدخلات الخارجية أو إعادة تدويرها أو بحسب المقتضى، التخفيف من الاتكال عليها، وتعزيز دعمها وتيسير تجديد صحة التربة؛

(ل) والاعتراف بقيمة النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة في رفع التحديات المتزايدة الناجمة عن مقاومة مضادات الميكروبات وفي دعم تنفيذ خطط العمل الوطنية بالتماشي مع خطة العمل العالمية لمنظمة

---

[34] توصية لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالسياسات بشأن التنمية الزراعية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية: أي دور للثروة الحيوانية؟ التوصية 8–د.

[35] في إطار النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة.

الصحة العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، مع مراعاة توصيات فريق الأمم المتحدة المعني المشترك بين الوكالات المعني بمقاومة مضادات الميكروبات، حسب مقتضى الحال.

وإقرارًا بأن التخطيط الإقليمي عنصر رئيسي لتحفيز التنوع وإتاحة خدمات النظام الإيكولوجي على المدى البعيد:

(م) تنظيم الأقاليم والمشاهد الطبيعية على مستويات ملائمة وبطريقة شمولية، مع إيلاء اهتمام خاص للأشخاص الواقعين في أوضاع هشة، للاستجابة إلى الاحتياجات المحلية. ويتضمن ذلك تعزيز تقديم خدمات النظام الإيكولوجي وإدارة المقايضات بينها، وحماية الموائل الغنية بالتنوع البيولوجي، والاستجابة إلى الآثار المحلية للمسائل العالمية الطارئة، وبخاصة عبر دعم الابتكار الاجتماعي[36] وتعزيز الهيئات الحكومية الشاملة، مثل المجالس المحلية للسياسات الغذائية والمشاهد الطبيعية المتعددة أصحاب المصلحة ومنصات إدارة أحواض الأنهار؛

(ن) وتعزيز الاستثمار الرشيد والابتكار في المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم والتي تدعم النظم الزراعية والغذائية المستدامة والحفاظ على القيمة على الصعيد المحلي؛

(س) واستحداث بيئة تمكينية للشباب كي يبقوا في المناطق الريفية أو كي ينتقلوا إليها للعيش فيها، من خلال: (1) حماية حقوقهم وسبل معيشتهم؛ (2) واستحداث فرص للعمل اللائق، بما في ذلك من خلال تطبيق النهج الإيكولوجية الزراعية وغيرها من النهج المبتكرة؛ (3) وعبر تناول التحديات المحددة التي يواجهها الشباب مثل الوصول إلى الأراضي بحسب التشريعات الوطنية والميكنة والتكنولوجيات والائتمان والمعلومات والفرص في مجال التعليم وريادة المشاريع وعبر الاستثمار في البنية التحتية والخدمات الريفية من أجل تقليص الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية.

وإقرارًا بالوظائف العديدة للأسواق من حيث تحقيق نظم زراعية وغذائية مستدامة وقادرة على الصمود، ومتنوعة ومتكاملة، بما يشمل سلامة الأغذية، وإقرارًا بالتوصيات على مستوى السياسات الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي حول ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق.

(ع) بالتعاون مع الجهات المعنية بما في ذلك القطاع الخاص، تعزيز الأسواق المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية والروابط القائمة في ما بينها، حسبما هو ملائم، الكفيلة بتعزيز الأمن الغذائي والتغذية؛ وتدعيم سلاسل القيمة ولا سيما المحلية منها[37] وإبراز المساهمات الملموسة في استدامة النظم الزراعية والغذائية التي لا تمارس آثارًا سلبية على سبل المعيشة؛[38]

---

[36] تماشيًا مع الركيزة 7 من الخطة العالمية لعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية.

[37] الدورة الثالثة والأربعون للجنة الأمن الغذائي العالمي. 2016. التوصيات على مستوى السياسات للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق. الفقرة المتعلقة بـ"الأسواق المحلية والإقليمية والنظم الغذائية". الصفحة 2 من النسخة الإنكليزية.

[38] الدورة الثالثة والأربعون للجنة الأمن الغذائي العالمي. 2016. التوصيات على مستوى السياسات للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق. التوصية 2.

(ف) وزيادة قدرة النظم الغذائية على مواجهة الأزمات، عن طريق الترويج لترتيبات متنوعة للسوق تتسم بمرونة أكبر في وجه الاختلالات؛ وتشجيع تجارة مفتوحة وشفافة وغير تمييزية وقابلة للتوقع وقائمة على اللوائح، بما في ذلك في قطاعات النظم الزراعية والغذائية المستدامة، وحماية المزارعين والمستهلكين من تقلب أسعار الأغذية. وينطوي هذا على الاعتراف بالتحديات الخاصة التي يواجهها صغار المنتجين في تناول التحديات القائمة ذات الصلة في سلاسل الإمدادات الغذائية على المستويات كافة؛

(ص) وتعزيز الأسواق المحلية، والوطنية والإقليمية (من خلال التدابير الملائمة مثل مراكز التجهيز والبنية التحتية للنقل والأنظمة المتكيفة لسلامة الأغذية، بالتماشي مع المعايير الدولية (الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، والدستور الغذائي والمنظمة العالمية لصحة الحيوان) من أجل ربط المجتمعات المحلية بالأراضي الريفية من خلال نظم الإنتاج المستدام للأغذية التي تدعم سبل المعيشة الريفية بما في ذلك عن طريق استيعاب نسبة عالية من قيمة الإنتاج على الصعيد المحلي؛

(ق) ودعم الابتكارات على مستوى السوق والمجتمع التي تعزّز الروابط بين المجتمعات المحلية الحضرية ومنتجي الأغذية ولا سيما صغار المنتجين والمزارعين الأسريين، والتي تقدم أغذية منتجة بصورة مستدامة وصحية وآمنة ومغذية لجميع المستهلكين، فيما تتيح أجورًا وسبل معيشة لائقة للمنتجين. وقد يتضمن ذلك الزراعة المدعومة من المجتمع ونظم الكفالة التشاركية (بالتماشي مع السياسة العامة ومعايير السلامة) ونظم تمييز المنتجات ذات الصلة؛

(ر) ودعم سياسات المشتريات العامة الابتكارية للأغذية من صغار المنتجين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية والمؤسسات المتناهية الصغر في مجال السياسات العامة في ما يخص، في جملة أمور، برامج التغذية المدرسية، وغيرها من شبكات الأمان، والمعونة الغذائية والآليات العامة للتأهب) التي تعطي الأولوية للشرائح المتدنية الدخل والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. ويجب إيلاء الأفضلية للأغذية المنتجة بشكل مستدام التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية فيما تدعم أهداف التنمية على المستويين المحلي والريفي.

وإدراكًا لأهمية الرقمنة، وترحيبًا بالتقدم المحرز نحو إنشاء المنصة الدولية للأغذية والزراعة الرقمية التابعة للمنظمة:

(ش) تحقيق كامل إمكانات الرقمنة لأجل نظم زراعية وغذائية مستدامة من خلال بناء القدرات والتعاون ونقل التكنولوجيا طوعًا وبناءً على التوافق المتبادل، ولا سيما بالنسبة إلى البلدان المنخفضة الدخل، وإدخال ضمانات بشأن سرية البيانات ولتحديد حالات تضارب المصالح المحتملة وإدارتها. والقيام بالتحاليل وتوفير أدلة علمية من أجل تقييم المنافع والمخاطر المحتملة للتطبيقات التكنولوجية الرقمية من أجل المساهمة في النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة وتشجيع نهجٍ تشاركي عابر للتخصصات يضم جميع الجهات الفاعلة المعنية، مع الاعتراف بأهمية المنصة في هذه المناقشات والتقييمات؛

(ت) وتعزيز النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة بحسب المقتضى من خلال الاستعانة بالتكنولوجيا الرقمية وغيرها من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها نقطة دخول لإشراك الشباب والنساء والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في النظم الزراعية والغذائية؛

(ث) وتعزيز منصـــات الابتكار وتشـــجيع التكنولوجيات والتطبيقات الرقمية التي تعزز النظم الزراعية والغذائية المستدامة بهدف تيسير إقامة الشبكات على نطاق أوسع، مع مراعاة المعارف التقليدية والمتوارثة بما يتسق مع احتياجات صغار المنتجين والمزارعين الأسريين الخاصة بكل سياق محدد؛

(خ) وتسخير التكنولوجيات الرقمية لإقامة روابط مباشرة بصفة أكبر بين المنتجين والمستهلكين وتعزيزها، مع توفير فرص للتنويع الاقتصادي بما في ذلك عبر التوسط للمبادرات المالية وحوافز السوق المستدامة والفرص ومبادرات التضامن الاقتصادي؛

(ذ) وتشجيع السياسات الخاصة بكل سياق من أجل ردم الهوة الرقمية بين البلد والآخر وداخل البلد نفسه، وكذلك بين المناطق الريفية والحضرية، وذلك عبر الحد من الحواجز الفنية والتشريعية والاقتصادية والتعليمية الراهنة، وتشجيع خطط التعاون لتيسير الوصول إلى تطبيق الأدوات الرقمية والبنية التحتية الرقمية والحلول التكنولوجية من أجل تحسين جاذبية الريف لا سيما في نظر الشباب والنساء.

4- تعزيز البحث والابتكار والتدريب والتعليم، وتشجيع التوليد المشترك للمعارف وتبادلها، والتعلم المشترك بشأن النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة

تُشجع الحكومات (بما فيها السلطات الإقليمية والمحلية) والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات البحثية، والمؤسسات الأكاديمية، ومنظمات التعليم والتدريب والإرشاد، والقطاع الخاص، ومنظمات المنتجين، والمجتمع المدني على القيام بما يلي:

إقرارًا بالدور الحاسم الذي تؤديه النهج المتعددة التخصصات والتشاركية إزاء البحوث والابتكار والنشر والتعليم، مثل العلوم العابرة للتخصصات بما في ذلك التفاعل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة من أجل تحسين النظم الزراعية والغذائية المستدامة:

(أ) تعزيز المعرفة الزراعية، ونظم المعلومات والابتكار من خلال تمكين دمج البحوث، والإرشاد/النشر والتعليم/بناء القدرات في نهجٍ شمولي وتشاركي من أسفل إلى أعلى وموجّه إلى المشاكل من أجل إيجاد حلول شمولية لتحديات النظام الغذائي بالاستناد إلى النهج الإيكولوجية الزراعية وغيرها من النهج المبتكرة مع الحرص على عدم إحباط مساعي البحوث واعتماد التكنولوجيات والممارسات الحالية التي تساهم مساهمة إيجابية في التنمية المستدامة؛

(ب) وتطوير ودعم بحوث عابرة للتخصصات وموجّهة إلى المشاكل والتشجيع على تعزيز قيمة معرفة الشعوب الأصلية ضمن عمليات تشاركية مبتكرة عبر مجموعة من السياقات التي يختبرها المنتجون وغيرهم من أصحاب المصلحة في النظم الزراعية والغذائية؛

(ج) وحيثما يكون ذلك مناسبًا، إعادة تصميم ودعم المعرفة الزراعية ومؤسسات المعلومات والابتكار من أجل: (1) تمكين العلوم العابرة للتخصصات وبناء القدرات، وتثمين معرفة جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة

ومشاركتهم، ولا سيما الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وتقاسم المعلومات في ما بينهم بما في ذلك في تحديد أولويات البحوث؛ (2) وإدراج ضمانات لتحديد حالات تضارب المصالح الممكنة وإدارتها ولمكافحة اختلالات التوازن؛ (3) والتنويه بالباحثين الذين يشاركون في البحوث العابرة للتخصصات؛ (4) وتشجيع الاشتراك في توليد المعارف بطريقة نظامية وشمولية من أجل تطوير استدامة النظم الغذائية وتعزيزها؛ (5) وترسيخ التبادل الأفقي للمعارف والتجارب بين المنتجين وغيرهم من الجهات الفاعلة المعنية في النظم الغذائية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية؛

(د) وتشجيع، وأيضًا تمكين، الاستثمار المسؤول في البحوث التشاركية وفي الابتكارات المتعلقة بالنظم الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النظم المبتكرة التي تتناول خصيصًا الاحتياجات المحددة للأشخاص الواقعين في أوضاع هشة، مع إشراكهم على نحو ناشط. وقد يتضمن ذلك تركيز الاهتمام على البعد المحلي للتحديات العالمية مثل مظاهر اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته وتقييم الأثر البيئي[39] وخدمات النظام الإيكولوجي والإنتاجية الزراعية وزيادة عائدات العمل، وصون التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، والأمراض المعدية وغير المعدية، وتركز السوق عبر سلاسل الإمداد والحد من الفاقد والمهدر من الأغذية والوصول إلى التكنولوجيات الجديدة؛

(هـ) وتعزيز الخدمات الاستشارية وخدمات الإرشاد الزراعي وتقوية برامج التدريب لتحسين تنفيذ النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة، ما قد يتضمن بدائل إيكولوجية ومراعية للبيئة عن استخدام المواد الكيميائية الزراعية كوسيلة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية مع حماية البيئة. ويفترض بذلك أن يغطي جميع القطاعات باستخدام نهج شمولي وبالاستعانة بوسائل من قبيل مدارس المزارعين الحقلية والشبكات التي تربط المنتجين في ما بينهم وتشجيع النساء على الاضطلاع بمهام الإرشاد وتوفير الخدمات الاستشارية؛

(و) واتخاذ التدابير الملائمة لتعزيز حقوق الإنسان للجميع والاعتراف بأهمية قيم ومصالح الفلاحين والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمزارعين الأسريين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية، لا سيما في الحفاظ على معرفتهم، والتعبير عنها، والتحكم بها، وحمايتها وتطويرها، بما في ذلك المعارف التقليدية، مع أخذ خصوصيتها في الاعتبار مثلًا من خلال نظم المعرفة المتجذرة في نظم التراث الزراعي، مع الاعتراف بالدور الحيوي للنساء المنتميات إلى المناطق الريفية وإلى الشعوب الأصلية في سياق الأمن الغذائي والتغذية؛

(ز) ودعم منصات الابتكار للبحوث العابرة للتخصصات التي تعزز التعلم المشترك بين الممارسين (مثلًا منظمات المنتجين) والباحثين؛ وقد تضم هذه المنصات الشبكات القائمة بين المنتجين ومجتمعات الممارسة، "والمختبرات العابرة للتخصصات"، ومراكز الامتياز اللامركزية؛

(ح) ودعم التقاسم الأفقي للمعارف والخبرات، بالاستناد إلى منظمات وشبكات المنتجين القائمة، بما في ذلك العمليات المصممة خصيصًا من قبل النساء والشباب والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ومن أجلهم؛

---

[39] بما يشمل العمل الجاري في بعض البلدان من أجل تطوير منهجية البصمة الإيكولوجية. ولا يوجد تفاهم متفق عليه دوليًا بشأن تعريفها أو منهجيتها.

(ط) وتشجيع التغطية الصريحة لتحقيق النظم الزراعية والغذائية المستدامة في مناهج المؤسسات التعليمية على المستويات كافة، ودمج التعلم العملي والتجريبي؛

(ي) وتشجيع التثقيف التغذوي، بما في ذلك من خلال تطبيق النهج الزراعية والغذائية وغيرها من النهج المبتكرة كجزء من جملة من الأنشطة لدعم الأنماط الغذائية الصحية بالتماشي مع التوصية 3-5-1-ح من الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي؛

(ك) ودعم تنمية قدرات المنتجين، وبخاصة المنتجين على نطاق صغير، فضلًا عن صانعي السياسات وغيرهم من الجهات الفاعلة ذات الصلة، في مجال النهج الإيكولوجية الزراعية وغيرها من النهج المبتكرة لدعم عمليات الابتكار التي تتناسب مع سياقاتهم واحتياجاتهم، وربطها ببرامج الحماية الاجتماعية حين يكون ذلك ملائمًا؛

(ل) والترويج لتقاسم الخبرات والتعلم المشترك بين البلدان والأقاليم بشأن الارتقاء بالنظم الزراعية والغذائية المستدامة عن طريق النهج الإيكولوجية الزراعية وغيرها من النهج المبتكرة.

وإقرارًا بضرورة تعزيز الاستثمارات في البحوث، والنشر/الإرشاد والتعليم/بناء القدرات باتجاه الأولويات والنهج المذكورة أعلاه للنهج الإيكولوجية الزراعية وغيرها من النهج المبتكرة:

(م) بالتماشي مع السياقات واللوائح الوطنية، تشجيع زيادة تخصيص الموارد في مجال البحوث في القطاع العام والاستثمارات الرشيدة في البحوث الخاصة، مع ضمانات مناسبة لتحديد تضارب المصالح الممكن وإدارته، والابتكار وأنشطة التنمية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية وتشجيع الاستثمار المتزن القائم على الأدلة نحو دعم معزز للنهج الإيكولوجية الزراعية وغير ذلك من النهج المبتكرة، ومعالجة الاحتياجات الخاصة للأشخاص الواقعين في أوضاع هشة؛

(ن) وتعزيز البحوث في القطاع العام من أجل تلبية احتياجات المزارعين وجميع الأشخاص الآخرين الذين يعملون في المناطق الريفية ويعيشون فيها، لا سيما النساء والشباب والمسنين والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.[40]

5- تعزيز المؤسسات لإشراك أصحاب المصلحة، وتهيئة بيئة مواتية لتمكين الأشخاص الأكثر تعرضًا لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والأشخاص الواقعين في أوضاع هشة، ومعالجة أوجه عدم المساواة في النظم الزراعية والغذائية

إن الحكومات، والسلطات الإقليمية والمحلية، والمنظمات الحكومية الدولية، والشعوب الأصلية، ومنظمات النساء، وقادة المجتمعات المحلية، والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ومنظمات المنتجين والمستهلكين والمجتمع المدني مدعوون إلى القيام بما يلي:

[40] أنظر الركيزة 1 من الخطة العالمية لعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية.

نظرًا إلى أنه من الأكثر ترجيحًا أن تساهم النهج الإيكولوجية الزراعية وغيرها من النهج المبتكرة في النظم الزراعية والغذائية المستدامة التي تعزز الأمن الغذائي والتغذية حين تكون المشاركة الناشطة لجميع أصحاب المصلحة ممكنة:

(أ) دعم الآليات الشاملة والشفافة والتشاركية والديموقراطية لصنع القرارات على المستويات كافة في النظم الزراعية والغذائية (مثلًا، اللجان الوطنية المشتركة بين الوزارات المعنية بالأمن الغذائي والتغذية والمجالس البلدية للسياسات الغذائية)؛

(ب) وإنشاء جمعيات للمنتجين وللمستهلكين وللعمال وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين والاتحادات، والمنظمات والتعاونيات عبر مختلف أجزاء النظم الغذائية، وتعزيزها، وبناء القدرات، وتوليد المعرفة وتبادلها، وتعزيز العمليات الشاملة لصنع القرارات وتعزيز الروابط بين المجتمعات الحضرية ومنتجي الأغذية؛

(ج) وتيسير استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والشبكات الرقمية لتشجيع القيادة لدى المنتجين وإشراكهم في العمليات ذات الصلة ولزيادة إتاحة الشبكات الميسورة الكلفة والموثوق بها والوصول إليها؛

(د) ودعم العمليات التي تيسّر وتمنح الأولوية للمشاركة الفاعلة للأشخاص الأكثر عرضةً لخطر انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بكافة أشكاله، والأشخاص الواقعين في أوضاع هشة، بما في ذلك النساء، والشباب والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في صنع جميع القرارات التي تؤثر عليهم على المستويات المحلية والوطنية والعالمية، من خلال الإعمال التدريجي للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني.

وإقرارًا بضرورة الدعوة إلى المساواة بين الجنسين وتشجيعها والسعي إليها في إطار النهج الإيكولوجية الزراعية وغيرها من النهج المبتكرة من خلال نهج تحويلية قادرة على تناول أعراض انعدام المساواة بين الجنسين ومسبباته الهيكلية على حد سواء، بهدف تحقيق تغيير دائم في قدرة النساء على التحكم بحياتهن وفي الخيارات المتاحة لهنّ بدلًا من الاكتفاء بزيادة الفرص على نحو مؤقت:

(هـ) التشجيع على تمكين النساء، وبخاصة اللواتي يعملن في إنتاج الأغذية على نطاق صغير والمزارعات الأسريات، ومنظماتهن عبر دعم التدابير الجماعية، ومهارات التفاوض والقيادة، من أجل زيادة الحصول على الأراضي والموارد الطبيعية والإنصاف في السيطرة عليها بموجب التشريعات الوطنية. وزيادة الوصول إلى التعليم، من بين أمور أخرى، وخدمات الإرشاد المناسبة والخدمات المالية والمنهجيات والتكنولوجيات الملائمة للنساء والشباب والمسنين، والمشاركة الكاملة في العمليات السياساتية ذات الصلة.[41]

[41] أُنظر الركيزة 3 من الخطة العالمية لعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية.